

باب الوقف على أواخر الكلم (٤)

1. أن أتعرف مواضع استعمال الروم والإشمام .
2. أن أدرك حكم ما يُوقَفُ عليه بالسكون فقط .
3. أن أتبيّن ما اختلف أهل الأداء في الوقف عليه بالروم والإشمام .

تمهيد

نتعرف في هذا الدرس على ما يدخله الروم والإشمام وما لا يدخله في حالة الوقف .
فما هي مواضع استعمال الروم والإشمام؟ وما هي المواضع التي لا يدخلان فيها؟

المتن

قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

- 370- وَفَعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ *** وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وَصَلَا
371- وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ *** وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلَا
372- وَمَا نَوْعُ التَّحْرِيكِ إِلَّا لِلْأَزْمِ *** بِنَاءً وَإِعْرَابًا غَدَا مُتَنَقِّلَا
373- وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمْعِ قُلٌ *** وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا
374- وَفِي الْهَاءِ لِلِإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوُهُمَا *** وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرِ مَثَلَا
375- أَوْ أُمَّهُمَا وَآؤُ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ *** يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلَا

الفهم

الشرح:

وَصَلَا: نُقِلَ.

مُحَلَّلًا: مُجَوِّزًا.

استخلاص مضامين المتن:

- أستخرج من الأبيات مواضع استعمال الروم والإشمام.

التحليل

اشتملت هذه الأبيات على ما يلي:

أولاً: بيان مواضع الروم والإشمام

قال الناظم - رحمه الله -:

وَفِعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ *** وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وَصَلَا
وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ *** وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا

ذكر - رحمه الله - مواضع الروم والإشمام، فأخبر أن فعل الروم والإشمام وارد في حركتي الضم والرفع.

فحركة الضم نحو: ﴿مِرْقَبْلٌ وَمِرْبَعْدٌ﴾ [الروم:3] و ﴿وَيْلَسْمَاءُ﴾ [هود:44].

وحركة الرفع نحو: ﴿تَسْتَعِيزُ﴾ [الفاتحة:4] و ﴿أَلَا نَنْهَرُ﴾ [البقرة:24] و ﴿عَدُوٌّ﴾ [الكهف:49].

ثم أخبر الناظم أن الروم نُقِلَ إلينا عن أئمة القراءة في حركة الكسر والجر.

فحركة الكسر نحو: ﴿قَوْلَاءُ﴾ [النساء:77] و ﴿وَيَا أُولِي الدِّينِ﴾ [الإسراء:23] و ﴿إِخْدَى الْحُسَيْنِيِّ﴾ [التوبة:52].

وحركة الجر نحو: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ [الشورى:44] و ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الذاريات:20] و ﴿بَعْرِجَتِي﴾ [النور:39] و ﴿يَكْرُنِيَا﴾ [الأنعام:67].

وقول الناظم: «وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ» أي: ولم ير الروم في الفتح والنصب أحد من القراء، لا في الفتحة البنائية نحو: ﴿كَثِيفٌ﴾ [البقرة:27] ولا في الفتحة الإعرابية نحو: ﴿أَلِصْرَاكُ﴾

[الفاتحة:5] لخفة الفتحة وخفائها، وهذا مذهب القراء من النحاة، وقوله: «وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ» إلى آخره، يعني أن إمام النحو - وهو سيبويه - استعمل الروم في الحركات الثلاث، فأجاز هذا الإمام وأتباعه الروم في فتحتي البناء والإعراب.

وخلاصة: ما في هذين البيتين أن الحرف المتحرك الموقوف عليه لا تخلو حركته من أن تكون ضمّاً أو رفعاً أو فتحاً أو نصباً أو كسراً أو جرّاً.

فإن كانت ضمّاً أو رفعاً جاز الوقف عليه بثلاثة أوجه: السكون، والروم، والإشمام. وإن كانت حركته كسراً أو خفصاً جاز الوقف عليه بالسكون والروم فقط، ولم يجز الإشمام. وإن كانت حركة الحرف فتحاً أو نصباً - وليس معهما تنوين - كان الوقف عليه بالسكون لا غير، ولم يجز الروم ولا الإشمام، وذهب سيبويه وغيره من النحويين إلى جواز الروم في المفتوح والمنصوب، لكن لم يقرأ به أحد.

ثانياً: بيان أنواع التحريك

وَمَا نَوْعَ التَّحْرِيكِ إِلَّا لِإِلَازِمٍ *** بِنَاءٍ وَإِعْرَابٍ غَدَاً مُتَنَقِّلاً

قال الناظم - رحمه الله -:

يقول - رحمه الله - معذراً عن ذكره ستة أسماء للحركات: ما نوعت التحريك وقسمته هذه الأقسام إلا لأعبر عن حركات البناء وحركات الإعراب، وهي الضم والرفع، والكسر والجر، والفتح والنصب ليُعلم أن حكمهما واحد في دخول الروم والإشمام، وفي المنع منهما أو من أحدهما. وحركة البناء توصف باللزوم، لأنها لا تتغير ما دام اللفظ بحاله، فلها قال: «لِلْإِلَازِمِ بِنَاءٌ» أي: ما نوعته إلا لأجل أنه ينقسم إلى لازم البناء، وإلى ذي إعراب «غَدَاً» بذلك «مُتَنَقِّلاً» من رفع إلى نصب، وإلى جر، باعتبار ما تقتضيه العوامل المسطرة عليه.

فمثال حركات البناء في القراءان: ﴿مِرْقَبْلٌ وَمِرْبَعْدٌ﴾ [الروم:3] و ﴿مِنْ حَيْثُ﴾ [البقرة:220] ألا ترى أن اللام، والذال، والياء في هذه الكلمات مبنية على الضم، ولم تعمل فيها حروف الجر؟ ومثال حركات الإعراب: ﴿فَالِ الْمَلَأَ﴾ [الأعراف:87] و ﴿إِنِ الْمَلَأَ﴾ [القصص:19] و ﴿إِلَى الْمَلَأَ﴾ [البقرة:244] ألا ترى أن (الْمَلَأَ) الأول مرفوع، والثاني منصوب، والثالث مجرور؟ فهو متنقل بحسب العوامل، وحركات البناء لها ألقاب، وحركات الإعراب لها ألقاب

عند البصريين . فلقبوا من ذلك ما كان للبناء بالضم ، والفتح ، والكسر ، والذي للإعراب بالرفع ، والنصب ، والجر ، والذي ءاخره ساكن للإعراب يسمى جزماً والذي للبناء يسمى وقفاً ، فأتى الناظم بالجميع ليُعلم أن ما ذكره يكون في اللقبين : - البناء والإعراب - ولو أتى بألقاب أحدهما لتوهم أن ما ذكره يختص به دون الآخر .

ثالثاً: بيان المواضع التي لا يدخل فيها الروم والإشمام

وإليها أشار الناظم - رحمه الله - بقوله:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمٍ الْجَمِيعِ قُلْ *** وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُنَا لِيَدْخُلَا

فأخبر - رحمه الله - أن الروم والإشمام لا يدخلان في ثلاثة مواضع:

1- هاء التأنيث .

2- ميم الجمع .

3- الشكل العارض .

أما هاء التأنيث فهي التي تكون في الوصل تاء ويوقف عليها بالهاء ، نحو: ﴿وَلَعْدَىٰ وَرَحْمَةٍ﴾ [الأنعام: 158] ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ﴾ [الشعراء: 21] وشبهه . فيوقف على هذه الهاء بالسكون لا غير .

واعلم أن هاء التأنيث تنقسم في المصحف الكريم على قسمين:

أ- ما رسم بالهاء نحو: ﴿رَحْمَةٍ﴾ وقد تقدم حكمها في قول الناظم: «وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ» .

ب- وما رسم بالتاء المبسوطة ، نحو: ﴿يَفِيتُ اللَّهَ﴾ [هود: 85] ﴿وَجِئْتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: 92] وشبهه . فإن الروم والإشمام يدخلان في هذا النوع عند من يقف عليه بالتاء .

وأما ميم الجمع فهي التي قال فيها الناظم: «وَمِيمِ الْجَمِيعِ قُلْ» فلا يدخلها روم ولا إشمام ، سواء ما تحرك منها في الوصل للجميع ، نحو: ﴿لَقَدْ كُنَّا لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 173] وشبهه ، أو ما يُحرك بالضم عند من يصل الميم بواو وصلأً ، وهم ابن كثير وقالون في أحد وجهيه فلا يدخلها في القسمين روم ولا إشمام أيضاً . وأما من يقرأها بالسكون وصلأً فلا يتأتى فيها دخول روم ولا إشمام .

وأما الشكل العارض ، فالمراد به: الحركة العارضة سواء كان عروضا للنقل ، نحو:

﴿قُلْ أُوْحِي﴾ [الجن: 1] ﴿مِرَاسْتَبْرِي﴾ [الرحمن: 53] أو للتخلص من التقاء الساكنين ، نحو: ﴿مَرْيَسِي﴾

إِلَّهِ ﴿الأنعام: 40﴾ ﴿وَلَقَدْ أَشْتَفَعْنَا﴾ [الأنعام: 11] وشبه ذلك كله يوقف عليه بالسكون . ولهذا قال :
«وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُنَا لِيَدْخُلَا» .

رابعاً: ما اختلف أهل الأداء في الوقف عليه بالروم والإشمام

وهو ما أشار إليه الناظم - رحمه الله - بقوله:

وَفِي الْهَاءِ لِلِإِشْمَارِ قَوْمٌ أَبَوُهُمَا *** وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مَثَلًا
أَوْ أَمَاهُمَا وَآؤُ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ *** يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا

لما ذكر ما لا يدخله الروم والإشمام اتفاقاً، انتقل هنا إلى بيان ما في دخولهما خلاف، وهو هاء الضمير، وتسمى هاء الكناية، وقد سبق للناظم أن عقد لها باباً، وقد أخبر هنا أن أهل الأداء اختلفوا في الوقف عليها. فأبى قوم الروم والإشمام فيها في أربعة أنواع:

1- أن يكون قبلها ضمٌّ، نحو: ﴿بِقَائِ اللَّهِ يَعْْلَمُهُ﴾ [البقرة: 269].

2- أن يكون قبلها كسرٌ نحو: ﴿بِمَرْحُومِهِ﴾ [البقرة: 95].

3- أن يكون قبلها أمُّ الضمِّ، وهي الواو الساكنة سواء كانت مدية، نحو: ﴿عَقْلُوكَ﴾ [البقرة: 74] أم كانت لينية، نحو: ﴿وَشَرُّوكَ﴾ [يوسف: 20].

4- أن يكون قبلها أمُّ الكسرة، وهي الياء الساكنة، سواء كانت مدية نحو: ﴿يَيْ﴾ [البقرة: 1] أم كانت لينية، نحو: ﴿إِلَيْهِ﴾ [فصلت: 46] وهذا معنى قوله: «أَوْ أَمَاهُمَا وَآؤُ وَيَاءٌ» لأن ذلك معطوف على قوله: «أَوْ الْكَسْرُ» والمعنى: أنهم أبوا أي: منعوا دخول الروم والإشمام في هاء الضمير في هذه الأنواع الأربعة، على سبيل الاستثناء، وهو من زيادات القصيد. لأنه لم يذكره في التيسير. وأشار بقوله: «أَوْ أَمَاهُمَا وَآؤُ وَيَاءٌ» إلى أن الواو والياء أصلان للضمة والكسرة، بدليل أنك إذا أشبعت الضمة أو الكسرة تولد منهما واو وياء، وقوله: «وَبَعْضُهُمْ» أي: وبعض أهل الأداء «يُرَى مُحَلَّلًا» أي: مجوّزاً للروم والإشمام في هاء الضمير كيف كان على أي حالة وجدت. ولم يستثن ما ذكره هؤلاء القوم، والوجهان جيدان، و «يُرَى» مبني للمفعول و «مُحَلَّلًا» مفعول ثانٍ بـ «يُرَى» .

التقويم

- 1- أبين مواضع استعمال الروم والإشمام.
- 2- أوضح حكم ما يوقف عليه بالسكون.
- 3- أشرح ما يمتنع فيه الروم والإشمام.

الاستثمار

قال الإمام إبراهيم بن عمر الجعبري رحمه الله: «اختلف أهل العربية في حروف المد والحركات الثلاث، فالأكثر أن كل حرف منها أصل للحركة التي تجانسه، وعليه جرى الناظم في قوله: «أَوْ أَمَاهُمَا وَآؤُ وَيَاءٌ» وقيل: كل حركة أصل للحرف الذي يجانسها. والحق أنه ليس أحدهما أصلاً للآخر، لما يلزم من اجتماع الضدين في الأولين؛ ولأن الذات لا تتركب من الأعراض، ولا يكون العرض جزءاً ذاتاً».

[كنز المعاني، للإمام الجعبري، 952/2]

– أستخرج من النص اختلاف العلماء في حروف المد والحركات الثلاث.

الإعداد القبلي

أحفظ متن الدرس القادم وأنجز الآتي:

- 1- أذكر اعتناء القراء باتباع رسم المصحف.
- 2- أبين مخالفة بعض القراء الرسم في بعض المواضع.